ما باع عن الآمر في الدفع مستحقا عليه بدل المال المدفوع اذا وجب
الدين من الكفيل سقط عنهما ولو ابراه لم يسقط عن الاصيل وكذا
لو مات فورثه احدهما وفي ورثة الدين من الكفيل نظر لانهم سعوا
بمنزلة الدين من غير من عليه الدين وقالوا في الكفالة انها ضم ذمة الى
ذمة في المطالبة لان الدين والجواب ان الحط والتأجيل متعلق في المطالبة
بالدين عند ان الدين في ذمة الكفيل بتأمل انها واصدع فوا
المانع في جهة من الاجنبي كيف وقد قال البعض ان الضم في الدين
لو برأ المدين الاصيل فرد الابراء هو الرد والدين يعود كالمطالبة
وهل يصح الرد في حق الكفيل اختلفوا فيه وصوب المورق بعد
الابراء قبل الرد او القبول قبول طارئ فيبرء رجل ادعت انها حرة
الاصل وانكرت اقرار المدعو واليد مدعي رقها واقرار ماله
القبول لها ويقضي بحريتها اقرار لفلان بن فلان الفلاني قبله
كذا في من له هذا الاسم والنسب وادعى المال فقال المقر ارد غير

غيرك من اسمه ونسبه حق قضا بخلاف ما اذا ادعى عليه وط
بكذا بالقاضي وفيه اسمه ونسبه فقال ليست بصاحب هذا
الاسم والنسب وفي الياس من تسميته ونسبه كذلك غيرك حيث
لا يكون القول له ويقال له اقم البينة بذلك والا الزمناك
المال اذا جاءت الفرقة من قبلها ما دخل المهر الملك الزوج اذا كا
الفرقة قبل الدخول كذا لو تبرع به متبرع ما دخل المهر الملك المتبر
ولو طلعها قبل الدخول بما دخف المهر الى المتبرع لا الى الزوج والدا
المستأجرة اذا انهدمت فاعيدت لانتفاع الاجارة وبقيتها
المستأجر ثانيا والاخيار له تسقط منه الاجرة بحسب ما
فات من الانتفاع في المدة فهو السفينة اذا انفصت وصارت
الواحد في مدة الاجارة ثم اعيدت فللاجر المستأجر على التسليم
والفرق بقاء الاسم في الدار دون السفينة اذا اكترى جملا الى
مكة ثم اشترى لنفسه جملا الى نحو عذر يفسخ به الاجارة ولو اكترى

الدار المستأجرة اذا انهدمت
لا تفسخ الاجارة والسفينة اذا
صارت الواحا سوء الفرق بينهما

اكترى جملا ثم اشترى لنفسه جملا
اكترى جملا ثم اراد ان يرتحل على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)